نحو نموذج لدور وهيكل الإدارة الحكومية في اقتصاد السوق

د.أحمد السيد الدقن

يسعى هذا النموذج المقترح – الذي جاء بعد دراسة عميقة لتقويم تأثير السياسات الاقتصادية على دور وهيكل الإدارة الحكومية في اقتصاد السوق ، وهي الدراسة التي كانت موضوع رسالتي للدكتوراه- إلى تحديد أشكال تدخل الإدارة الحكومية في اقتصاد السوق وآليات هذا التدخل ؛ وذلك بغية تقديم مقترح لدور وهيكل الإدارة الحكومية الذي قد يحقق النجاح لاقتصاد السوق. ويحاول هذا النموذج في النهاية تقديم مؤشرات لقياس مدى كفاءة الإدارة الحكومية في ظل السياسات العامة للتحرير الاقتصادي ، وكذلك تحديد علاقات بين كفاءة الإدارة الحكومية في ضبط اقتصاد السوق وعدة متغيرات.

وتنطلق الافتراضات الأساسية المنطقية لهذا النموذج في بدايتها من افتراضات المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ، ولكنها تنتهي في تسلسل منطقي إلى نهاية أخرى غير اليد الخفية ، وذلك على النحو التالي: تتركز آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق بشكل رئيسي في وجود تفاعل ذاتي بين الطلب والعرض وصولا إلى نقطة توازن في السعر بين المنتج والمستهلك ، ويتطلب هذا التفاعل الذاتي وجود مرونة عالية في الطلب والعرض ؛ أي أن الطلب ينخفض عند ارتفاع السعر ، ويرتفع الطلب عند انخفاض السعر، كما يتطلب هذا التفاعل الذاتي وجود مرونة في العرض ؛ أي أن العرض ينخفض عند انخفاض السعر ويرتفع عند ارتفاع السعر، ويمكن ألا تتدخل الإدارة الحكومية في اقتصاد السوق ما دام يعمل وفقا لآليات الضبط الذاتي السابقة، ولا تعمل آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق في السلع والخدمات الأساسية التي تتسم بمرونة طلب منخفضة جدا ؛ ومن ثم ينبغي أن تتدخل الإدارة الحكومية في اقتصاد السوق عند حدوث اختلال في آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق ، كي تقوم الحكومة بضبطه، كما يتعين أن تتبنى السياسات العامة الاقتصادية دورا وقائيا للإدارة الحكومية لإدارة وضبط اقتصاد السوق لمنع حدوث اختلال في قوى السوق وللقيام بوظيفتها الرئيسية في توفير السلع والخدمات الأساسية ذات المرونة المنخفضة جدا للطلب، وكذلك ينبغي أن تتكامل السياسات العامة الاقتصادية على مختلف المستويات من توجهات وقوانين ونظم عمل وأجور وتجارة وضرائب وجمارك واستثمارات ومصارف للتعبير عن الدور الوقائي للإدارة في اقتصاد السوق.

و يتضح مما سبق أن للإدارة الحكومية دور إيجابي في إدارة وضبط اقتصاد السوق ، ويقوم هذا الدور على أسس منطقية رئيسية ، وذلك على النحو التالي:أساس أخلاقي ثقافي وهو الحرية الإيجابية ؛ أي حرية

الأفراد في تصرفاتهم وسلوكهم ولكن تحت قيد عدم الإضرار بالآخرين. فالإدارة الحكومية يجب أن تتدخل عندما يمارس الأفراد حرياتهم على نحو سلبي يضر بالآخرين، ، أساس اقتصادي وهو ضبط الاقتصاد الكلي والعمل على زيادة نموه وتقليل معدلات التضخم والبطالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ بما يدفع نحو التنمية والرفاهية الاقتصادية، وأساس اجتماعي وهو الحفاظ على استقرار المجتمع وإيجاد نوع من التضامن الاجتماعي وتماسك المجتمع ؛ بما يقود إلى الأمن الاجتماعي ويحول دون حدوث اضطرابات واختلالات تمزق المجتمع، وأساس سياسي وهو الحيلولة دون حدوث وانتشار الحرمان الاقتصادي والفقر المدقع الذي يقود إلى اضطرابات وعدم استقرار سياسي. ذلك أن نظام الحكم يفقد شرعيته في حالة عجزه عن توفير السلع الأساسية للمواطنين.

كما يقوم دور الإدارة الحكومية في إدارة وضبط اقتصاد السوق على أسس منطقية رئيسية تتعلق بقيام الحكومة بوظائفها ، فثمة أسس منطقية فرعية يقوم عليها دور الإدارة الحكومية للتدخل في اقتصاد السوق، وتتميز هذه الأسس بتكاملها لتحقيق النمو لاقتصاد السوق . وتتركز هذه الأسس المنطقية الفرعية في أربعة أسس ، وذلك كما يلي: حماية المنافسة ؛ بما يؤدي إلى حرية المنتجين والتجار في الدخول والخروج من السوق ؛ بما يوفر الشرط الأول الأساسي لآليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق وهو مرونة العرض وفقا للأسعار ، و حماية المستهلك من الغش والتدليس والاستغلال والإرغام ؛ بما يؤدي إلى تحقيق مرونة عالية للطلب، وهو الشرط الثاني الأساسي لعمل آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق، وحماية حقوق العاملين ؛ بما يؤدي إلى ضمان استقرار أوضاعهم الوظيفية وضمان استقرار الإنتاج وعدم حدوث إضرابات واضطرابات تؤثر على حجم الإنتاج ، ومن شأنها أن تفضي إلى انخفاض كميات وجودة العرض من السلع والخدمات، والوصول إلى الحد الأقصى من التشغيل ، وهو يؤدي إلى تحقيق الشرطين الأساسيين لآليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق . فمن جهة ، يساهم تحقيق الحد الأقصى للتشغيل في الوصول إلى الطاقة القصوى للإنتاج من السلع والخدمات أي الطاقة القصوى من العرض. ومن جهة أخرى ، يساهم تحقيق الحد الأقصى للتشغيل في الوصول إلى الطاقة القصوى من القوة الشرائية للمجتمع ؛ أي زيادة الطلب إلى الطاقة القصوى وعدم حدوث حالة ركود .

ويتضح مما سبق أنه لا بد أن يكون للإدارة الحكومية دور في ضبط اقتصاد السوق، ويمكن أن يأخذ هذا الدور أحد شكلين رئيسيين ، وذلك على النحو التالي: دور رقابي- علاجي من خلال مراقبة الأجهزة الحكومية لمدى عمل آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق للتدخل عند توقف آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق ، ودور تنظيمي –علاجي للحيلولة دون حدوث توقف في آليات الضبط الذاتي لاقتصاد السوق من خلال سن القوانين الاقتصادية لحماية المنافسة والمستهلك وخاصة في السلع والخدمات الأساسية منخفضة

المرونة في الطلب ، وكذلك حماية حقوق العاملين والوصول إلى الحد الأقصى للتشغيل ، مع العمل على تنفيذ هذه القوانين بفعالية وبكفاءة.

وثمة آليات لكي تقوم الإدارة الحكومية بأدوارها في إدارة وضبط اقتصاد السوق ، وتتراوح هذه الآليات بين قوانين وكيانات تدعمها الإدارة الحكومية وتشارك فيها وثقافة تنشرها ، وذلك على النحو التالي: قانون فعال لحماية المستهلك من الغش والتدليس والاستغلال من قبل أصحاب السلع والخدمات (بما فيهم أصحاب الحرف والمهن المختلفة) ، و قانون موحد وفعال لحماية المنافسة ومنع الاحتكار ؛ بحيث لا يصل احتكار أي منتج أو تاجر لسلعة أو خدمة إلى 50% ؛ وبحيث يمكن أن يدخل منتجون وتجار جدد في إنتاج أو تقديم أي سلعة أو خدمة، و قانون عمل يشمل مختلف العاملين في الشركات والمؤسسات والمحلات ويشمل أصحاب الحرف والمهن المختلفة ؛ بحيث يضمن حقوق العاملين وواجباتهم ، ويحدد الحد الأدنى والأقصى للأجور، وقانون شفافية المعلومات والإفصاح وتسبيب القرارات ؛ بحيث يلزم جميع الجهات بالإفصاح عما لديها من معلومات وبتسبيب قراراتها ، والإعلان عن الأسباب، و قانون استثمار موحد وفعال يزيد من الإعفاءات والمزايا للمشروعات الاستثمارية كثيفة العمل وفي السلع والخدمات الأساسية، و قانون ضرائب تصاعدي على الدخل والأرباح، وقانون بحد أدنى معقول للأجور الذي يوفر المتطلبات الأساسية للفرد من غذاء وملبس ومسكن ومواصلات وخدمات أساسية (الصحة ومياه الشرب وكهرباء وبوتاجاز)، و ينص القانون على المراجعة السنوية للحد الأدنى للأجور للحفاظ على قيمته الحقيقية، و قانون للجمارك يعفي السلع الأساسية من الرسوم الجمركية، وشركات خاصة تحترم القوانين السابقة ، وشركات استثمارية مساهمة مشتركة بين الحكومة والقطاعين الخاص والأهلي خاصة في مجال السلع والخدمات الأساسية؛ بحيث توفر دائما هذه السلع والخدمات بأسعار معقولة ، كما توفر فرص عمل جديدة لمختلف التخصصات، وتعاونيات تتسم بالفعالية والكفاءة في حماية المستهلك من الاحتكار والاستغلال، ووسائل ثقافة وإعلام تساهم في نشر القيم الصحيحة لاقتصاد السوق بين المنتجين والتجار والمستهلكين وأصحاب العمل والعمال، وجهات تعليم ومراكز تدريب تقدم خريجين يحتاجهم سوق العمل ومؤهلين للعمل فيه.

ولكي تقوم الإدارة الحكومية بدورها في إدارة وضبط اقتصاد السوق؛ ينبغي أن يتوافر لها الهيكل التنظيمي لمجموعتها الاقتصادية ؛ بحيث يسمح لها بالقيام بدورها على الوجه المنشود . ومن ثم، يمكن أن يكون الهيكل التنظيمي للمجموعة الاقتصادية الحكومية في ظل السياسات العامة الاقتصادية الليبرالية على النحو التالي: جهاز قومي لحماية المنافسة ومنع الاحتكار يتبع البرلمان ، ووزارة للعمل والتأمينات يتبعها مختلف أجهزة التشغيل ومكاتب العمل والتأمينات لضمان حقوق العمل وتوفير فرص العمل وتقديم

التأمينات والمعاشات. وتعمل هذه الوزارة بتنسيق كامل مع وزارة التعليم ومراكز التدريب؛ بحيث يكون أعداد وجودة الخريجين والمتدربين وفقا لاحتياجات سوق العمل، ووزارة مالية لتنظيم الموازنة العامة وتتبعها مصالح الضرائب والجمارك، ووزارة للتجارة تعمل على مراقبة وضبط حركة التجارة الداخلية والخارجية في جميع بالمواصفات المطلوبة ، كما تعمل الوزارة على التأكد من توفير السلع الأساسية لكافة فئات المواطنين بأسعار معقولة وثابتة، ووزارة للاستثمار والصناعة تضم الكيانات الحكومية المنظمة والمراقبة للاستثمار والصناعة ، ويتتبعها البورصة ؛ وذلك لتقوية الروابط بين الاستثمار والصناعة، وهيئة قومية لجودة السلع تقوم بإصدار تصاريح جودة لأية سلع قبل تداولها، و بنك مركزي قوي مستقل ؛ وذلك للحفاظ على سعر صرف مرتفع للعملة المحلية وضبط حركة النقود في الأسواق.

ويمكن قياس أداء الإدارة الحكومية في نجاحها في إدارة وضبط اقتصاد السوق من خلال ثمانية مؤشرات، وهي : مدى القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الخارج؛ كلما ارتفع هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية، و نسبة الاحتكارات في السوق؛ فكلما انخفض هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية ، ومدى تغير معدل التضخم وخاصة للسلع والخدمات الأساسية ؛ فكلما انخفض هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية، ومدى مطابقة السلع المعروضة والخدمات المقدمة للمواصفات؛ فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية، ومدى توافر حد أدنى معقول للأجور والحفاظ على قيمته الحقيقية للعاملين داخل السوق المحلي ؛ فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية، ومعدلات الأمان الوظيفي والاستقرار للعاملين ؛ فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية، و تطور حجم ومعدل البطالة ، فكلما انخفض هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية، وتطور متوسط إنتاجية الفرد العامل المحلي داخل السوق المحلي ؛ فكلما ارتفع هذا المؤشر كلما ارتفع الأداء الاقتصادي للإدارة الحكومية.

ويمكن القول بوجود علاقات طردية مترابطة ومتشابكة بين عدة متغيرات ، وذلك على النحو التالي: علاقة طردية بين كفاءة الإدارة الحكومية في حماية المستهلك ونجاح اقتصاد السوق ، و علاقة طردية بين كفاءة الإدارة الحكومية في حماية المنافسة ونجاح اقتصاد السوق ، وعلاقة طردية بين كفاءة الإدارة الحكومية في حماية المنافسة وحماية المستهلك ؛ فكلما زادت كفاءة الإدارة الحكومية في حماية المنافسة كلما زادت كفاءة الإدارة الحكومية في حماية المستهلك من الاستغلال، وعلاقة طردية بين كفاءة الإدارة الحكومية في حماية حقوق العاملين وحماية المنافسة والمستهلك؛ فكلما زادت كفاءة الإدارة الحكومية في حماية حقوق العاملين وتحقيق الاستقرار والأمان الوظيفي لهم كلما زاد الإنتاج كما وجودة ؛ بما يزيد

من حماية المنافسة وحماية المستهلك، وعلاقة طردية بين كفاءة الإدارية الحكومية في الوصول إلى الحد الأقصى من التشغيل وبين حماية المنافسة وحماية المستهلك ؛ فكلما تحقق الحد الأقصى من التشغيل كلما زاد عدد الشركات والمصانع المتنافسة ؛ أي يزيد الإنتاج كما وجودة ؛ بما يحقق حماية المستهلك من الاستغلال والغش وسوء الجودة ، وعلاقة طردية بين حماية حقوق العاملين والوصول إلى الحد الأقصى من التشغيل؛ فكلما زادت حماية حقوق العاملين كلما قل حالات الفصل التعسفي وترك العاملين لوظائفهم، وعلاقة طردية حماية المنافسة وبين حماية حقوق العاملين وتحقيق الحد الأقصى للتشغيل ؛ فكلما زادت كفاءة الإدارة الحكومية في حماية المنافسة كلما زادت الشركات والمصانع العاملة بما يوفر فرص عمل للتشغيل ، كما تستمر الشركات والمصانع القائمة وتعمل على التوسع ؛ بما يحافظ على العمالة القائمة وحقوقها .

وثمة معادلات أساسية يمكن القول بها ، وهي :

–حماية المنافسة = منع الاحتكار = حماية المنتج .

– حماية المستهلك= استقرار الأسعار + منع الاستغلال ومنع التدليس والغش.

– حماية حقوق العاملين = توفير الاستقرار الوظيفي لهم+ توافر حد أدنى معقول للأجور والمحافظة على قيمته الحقيقية+توفير ظروف عمل جيدة.

–الوصول إلى الحد الأقصى للتشغيل = مكافحة البطالة + زيادة إنتاجية الفرد العامل إلى أقصى حد.

– استقرار ونمو اقتصاد السوق = كفاءة دور الإدارة الحكومية في اقتصاد السوق = حماية المنافسة+حماية المستهلك +حماية حقوق العاملين + الوصول إلى الحد الأقصى للتشغيل.